كلمة جمهورية العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة (72)

نيويورك

يلقيها معالي الدكتور إبراهيم الأشيقر الجعفري

وزير خارجية جمهورية العراق

في

2017/9/23

بسم الله الرحمن الرحيم

ولقد كرمنا بني آدم

السيِّد رئيس الجمعيَّة العامة المحترم

السادة أصحاب الفخامة والسعادة المحترمون

السيِّدات والسادة المحترمون

يطيب لوفد بلادي أن يبارك للسيِّد ميروسلاف لايچيك رئاسته للجمعيَّة العامة للأمم المتحدة، ويُهنئ بهذا الصدد جمهوريَّة سلوفاكيا، ويتمنّى له التوفيق في عمله، ولا يفوتنا أن نُقدِّم شكرنا وتقديرنا لجُهُود سلفه السيِّد بيتر تومسون لإدارته الحكيمة لأعمال الدورة السابقة.

وإذ نعرب عن مواساتنا لضحايا الكوارث الطبيعية التي شهدتها عدد من الولايات الامريكية والمكسيك وبعض دول منطقة البحر الكاريبي.

حققت القوات العراقيَّة البطلة إنتصاراً تاريخيّاً أنهى خرافة دولة الإرهاب والتطرُّف في الموصل، فقد استعادت تلك القوات الباسلة مدينة الموصل بتضحيات كبيرة وجسيمة وبمساعدة الدول الصديقة في التحالف الدولي، كما تم تحرير مدينة تلعفر، وتعمل القوات المسلحة العراقية بمختلف صنوفها على إنهاء البُؤَرِ الإرهابية في بعض المُدُن الأخرى كالحويجة. ولا يسعني اليوم إلا أن أبارك لقواتنا المسلحة، وشعبنا الأبيِّ المُضحِّي، ولجميع شرفاء العالم المُتحضِّر الذين ناصروا العراق، ودعموا قواته البطلة في حربه ضدّ عصابات داعش الإرهابيَّة هذا النصر العظيم، الذي تمَّ مع حرص شديد للحفاظ على سلامة المدنيِّين الذين يتخذهم الإرهابيُّون دُرُوعاً بشريَّة، واحترام تامّ لوحدة العراق، وسيادته، وحرمة أراضيه.

السيد الرئيس

تُخبِرُنا التجارب التاريخيَّة أنَّ مرحلة ما بعد الحرب تُشكِّل تحدِّياً كبيراً يفوق تحدِّي الحرب ذاتِها، إذ يتوجَّب علينا أن نعمل على إعادة الاستقرار، والبناء، وإعادة الأمل بعد تحرير المدن العراقية بتضحيات جسيمة على مُستوى الإنسان، والعمران، والبيئة التي تدهورت كثيراً في العقود الثلاثة الأخيرة، إضافة إلى الإرهاب البيئيِّ الذي مارسته عصابات داعش عِبْرَ حَرْقِ آبار النفط، وتدمير السُدُود الصغيرة، وإغراق الأراضي الزراعيَّة وتخريب الآثار والتراث العراقي العريق.

اليوم يقف العراق على أعتاب مرحلة جديدة في حربه العادلة ضدّ عصابات داعش الإرهابيَّة لمواجهة التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد داعش، ولاسيَّما الماليَّة منها؛ نتيجة انخفاض أسعار النفط العالميَّة؛ وقد عملت حكومة بلادي على وضع رؤية شاملة مبنيَّة على مُحدِّدات، وأولويَّات ذات طبيعة اجتماعيَّة، واقتصاديَّة، وأمنيَّة تصُبُّ في خدمة المُواطِن العراقيِّ، وتتلخَّص تلك الرؤية بالنقاط الآتية:

أوّلاً: إعادة الأمن، والاستقرار، والخدمات الأساسيَّة، وتمكين النازحين من العودة إلى ديارهم، ومُشارَكتهم في بناء، وإعمار ما دمَّرته داعش، ورعاية عوائل الشهداء، والجرحى، والمقاتلين الذين ضحَّوا بأرواحهم دِفاعاً عن الوطن، وكذلك المُتضرِّرون من الإرهاب، وتأهيل المُجتمَع لمحو مُخلَّفات داعش، وثقافة العنف، والكراهية، وتحشيد كلِّ الجُهُود الوطنيَّة؛ من أجل تحقيق هذه الأهداف الوطنيَّة، والإنسانيَّة.

ثانياً: الالتزام باحترام الآخر، والتعايش السلميّ مع جميع الشركاء في الوطن المُختلِفين دينيّاً، ومذهبيّاً، وفكريّاً، واحترام معتقداتهم، واشاعة روح الثقة والمحبة بين افرادهم، وحماية الاقليات، وصيانة دور العبادة لجميع الاديان، والمذاهب؛ وهذا يُمثِّل أساساً للمصالحة المُجتمَعيَّة.

ثالثاً: عدم السماح بعودة الحالات، والمظاهر الشاذة التي كانت سائدة في العراق في مرحلة ما قبل سيطرة داعش على المُدُن، وهي حالة التحريض، والتوتر، والتخندق الطائفيّ والقوميّ البغيض على حساب المصالح العليا للبلاد؛ وهذا ما ساهم في تمكين داعش من السيطرة على المُدُن والمحافظات؛ وعليه يجب الالتزام بالخطاب الذي يُكرِّس روح المواطنة، ويحثُّ على الوحدة والتعاون، وعدم السماح لعصابات داعش الإرهابيَّة، أو أيِّ تنظيم إرهابيّ إجراميّ آخر بالعودة من جديد، وتوفير الغطاء له في المُدُن التي استُعِيدَت السيطرة عليها، أو السماح بنُمُوِّ خلايا إرهابيَّة جديدة.

رابعاً: أهمِّيَّة إقامة علاقات حُسن الجوار المبنيَّة على المصالح المُشترَكة مع كافة الدول، والعمل بإرادتنا الوطنيَّة، ووفق قرارنا العراقيِّ المُستقِلِّ، وعدم اخضاع إرادتنا لأي ارادة اجنبية.

خامساً: حصر السلاح بيد الاجهزة الامنية للدولة، وإلغاء المظاهر المُسلَّحة بشكل نهائيٍّ، واحترام أحكام القضاء وسيادة القانون في جميع مفاصل الدولة والمُجتمَع.

سادساً: الاستمرار بكلِّ قوة، وعزيمة، وبتعاون الجميع بمُحارَبة الفساد بجميع أشكاله، وصوره؛ لأنَّه أكبر حاضنة للإرهاب، والجريمة.

سابعاً: إبعاد مُؤسَّسات، ودوائر الدولة عن التدخُّلات السياسيَّة، والمُحاصَصة، وعدم الاستئثار بمواقع المسؤوليَّة، والوظائف العامَّة؛ من أجل تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، والاعتماد على العناصر الكفوءة، والمُتخصِّصة القادرة على العمل باستقلاليَّة، ومهنيَّة.

إنَّ العراق دولة اتحاديَّة واحدة مُوحَّدة، ومُستقِلَّة ذات سيادة كاملة تقوم على دستور ديمقراطيّ فدراليّ شارك في اعتماده جميع مُكوِّنات الشعب العراقيِّ في عام 2005 عِبْرَ استفتاء شعبيّ، وشفاف، وديمقراطيّ، وهو يقوم على الاحترام الكامل للحقوق، والالتزامات المتساوية لجميع المُكوِّنات العراقيَّة، وتعزيز قِيَمِ المُواطَنة.....

والمُشارَكة في العمليَّة السياسيَّة الديمقراطيَّة، والتمثيل السياسيّ الفعليّ للجميع في الرئاسات الثلاث، والوزارات، والهيئات المُستقِلَّة على نحو يضمن للجميع مُمارَسة حقوقه الدستوريَّة، والقانونيَّة الفعليَّة، ومُتابَعة شُؤُونه السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافيَّة، واللغويَّة؛ وهو ما تفتقرُ إليه أنظمة العديد من الدول المُتنوِّعة عِرقِيّاً ودينيّاً. إن الحكومة العراقية كانت ولاتزال تسعى الى الحوار البناء لتسوية القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان العراق وبدون شروط مُسبقةٍ؛ ولا يمكن بأي حال القبول بالقرارات اللادستوريَّة من قِبَل حكومة إقليم كردستان العراق والتفريط بوحدة العراق المضمونة دستورياً؛ وقد صوَّت مجلس النواب العراقيِّ من منطلق حرصه على وحدة العراق ارضاً وشعباً، على رفض الاستفتاء وإلزام حكومة العراق بإتخاذ التدابير التي تحفظ وحدة العراق والبدء بحوار جاد لمعالجة المسائل العالقة.....

وطالبت الحكومة العراقية بحكم مسؤوليتها المحكمة الاتحادية العليا بإصدار امر ولائي يرفض عملية الاستفتاء المُزمَع إجراؤه في إقليم كردستان العراق في 2017/9/25، والذي يُشكِّل مُخالَفةً كبيرةً، وخرقاً للدستور العراقيِّ، ولاسيَّما فيما يتعلَّق بوضع المناطق المُتنازَع عليها التي تمتاز بتعدُّد القوميَّات، والمذاهب، والديانات، والتي قد تُؤدِّي إلى نزاعات داخليَّة، وإقليميَّة.

يتطلَّع العراق في السنة المقبلة لإجراء الانتخابات التشريعيَّة البرلمانيَّة التي ستجري في الربع الأوَّل من عام 2018، وإنَّ استعدادات القوى السياسيَّة المُمثِّلة لجميع العراقيِّين قد بدأت تلوح في الأفق السياسيِّ، وإنَّ النجاح في هذه الانتخابات سينقل النظام السياسيَّ العراقيَّ الديمقراطيَّ والتعدُّديَّ القائم على التداول السلميِّ للسلطة إلى تكريس الاستقرار السياسيِّ بما يمتاز به من ثقافة ديمقراطيَّة مُستدامة تجعل العراق مُحصَّناً إزاء الأزمات.....

كما تُعزِّز لديه الاستقرار، والنُهُوض الاقتصاديِّ، والتوجُّه نحو تحقيق أهداف التنمية المُستدامة 2030.

وعلى مُستوى علاقة العراق بالأمم المتحدة فإنَّ العراق يعمل مع الأطراف ذات العلاقة، والجهات المعنيَّة فيها على تسوية القضايا العالقة في مجلس الأمن من أجل التخلُّص من أعباء الالتزامات التي ورثها العراق من النظام البائد، والتي نجحت الحكومة العراقيَّة في التخلُّص منها شيئاً فشيئاً، مع الحفاظ على الوفاء بتلك الالتزامات الدوليَّة وُصُولاً إلى استعادة العراق لمكانته الدوليَّة التي كان يتبوَّؤها قبل اعتماد قرار مجلس الأمن 661 لعام 1990، فقد حرص العراق على احترام الشرعية الدوليَّة، والتعامل مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة به وما بينه وبين الكويت الشقيق بأعلى قدر من المسؤوليَّة، والاحترام، وقد وقَّع العراق الترتيبات اللازمة؛ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 1958 الخاصّ بالنفط مقابل الغذاء، ومازالت أمامنا تعويضات دولة الكويت الشقيقة، والتفاوض جارٍ على قدم وساق لإنهائها مع أشقائنا الكويتيِّين.

اعتمد مجلس الأمن في يوم 2017/9/21 قراره التاريخي (2379) في مجال جمع الأدلة الجنائيَّة لمحاكمة إرهابيِّي داعش عن جرائمهم التي ارتكبوها في العراق، أو في أيِّ دولة أخرى إذا طلبت تلك الدولة مُساعَدة الفريق التحقيقيّ المُشترَك الذي سيضمُّ قضاةً، ومُحقِّقين، وخبراء جنائيِّين عراقيِّين يعملون جنباً الى جنب مع خبراء دوليِّين؛ من أجل جمع، وحفظ، وخزن تلك الأدلة في العراق، وهو تعبير عن رغبة شعبنا العزيز في إنجاح الحملة العالميَّة لجلب داعش إلى العدالة بسبب جرائمهم في العراق، ولاسيَّما الإبادة الجماعيَّة، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانيَّة، وقد بُنِيَ القرار الحاليّ على دعائم أساسيَّةٍ تدور في إطار واضح هو احترام كامل لسيادة العراق، واختصاصه القانونيّ والقضائيّ في مجال جمع الأدلة الجنائيَّة عن جرائم داعش، وندعو الدول الأعضاء إلى تمويل نشاطات الفريق التحقيقيّ وتزويده بالمعدات أو الخدمات لنجاح عمله.

ويُطالِب العراق من على منبركم هذا مُساعَدة الدول الصديقة النوويَّة في بناء مُفاعِل نوويّ للأغراض السلميَّة في العراق؛ إستناداً إلى حقه في الوُصُول إلى التكنولوجيا النوويَّة، والنهوض بمُختلِف القطاعات ذات الصلة بتلك التكنولوجيا وفق الأسس القانونيَّة لحقِّ الدول في الاستخدامات السلميَّة المنصوص عليها في مُعاهَدة عدم إنتشار الأسلحة النوويَّة، بخاصَّةٍ المادَّة الرابعة التي أشارت إلى الحقوق غير القابلة للتصرُّف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في إنماء بحث، وإنتاج، واستخدام الطاقة النوويَّة للأغراض السلميَّة من دون أيِّ تمييز، ولاسيَّما بالنسبة للدول النامية.

السيِّد الرئيس...

تُدرِكُ حكومة بلادي جيِّداً أنَّ طبيعة التحدِّيات، والتهديدات للسلام، والأمن، والاستقرار، والتطوُّر في دول العالم تستلزم وُجُود حوار أصيل بين مُختلِف الثقافات، والحضارات...

إذ إنَّ الأحداث التي تمرُّ بها العديد من المناطق الجغرافيَّة تُؤكِّد على الحاجة إلى تعزيز ثقافة السلام، والدفع بها إلى جدول أعمال الأمم المتحدة، خُصُوصاً بعد أن اتفقت الدول الأعضاء على الهدف (16) من أهداف التنمية المُستدامة حول المُجتمَعات المُسالِمة، والشاملة.

إنَّ التعايش السلميَّ بين الشُعُوب، وبين أفراد المُجتمَعات ذاتها لا يُمكِن إدراكه من دون نظرة تُعزِّز التسامح بوصفه طريقاً مضموناً لتأسيس المُجتمَعات المُعاصِرة، ولتقوية الروابط الاجتماعيَّة، وإثراء الجانب الإنسانيِّ في العلاقات بين أفراد المُجتمَع.

ممَّا لا شك فيه أنَّ أفضل الطرق لضمان السلام الدائم، والتسامح هو تعزيز التنمية المُستدامة، وضمان الفرص المُتساوية للجميع، وإعتماد العدالة في توزيع الثروات الوطنيَّة بشكل يشمل الجميع بغضِّ النظر عن الجنس، أو العِرْقِ، أو الدين، أو المُعتقَد.....

ولا يُمكِن –بأيِّ حال– أن نُنكِرَ الدور الذي تُؤدِّيه القيادات الدينيَّة، والاجتماعيَّة في إشاعة ثقافة السلام في دولنا، إذ إنَّ الديانات المختلفة تدعو إلى السلام، والتعايش الانساني.

وهنا، نودُّ أن نُشير إلى أنَّ تبنِّي المناهج التربويَّة التي تدعو إلى تكفير الإنسان، ونشر المفاهيم، والفتاوى التكفيريَّة الخاطئة عِبْرَ وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعيّ تُؤدِّي إلى ظهور الانحرافات الفكريَّة، والآيديولوجيَّة المُتطرِّفة التي تتخذ الإرهاب بمُختلِف صُوَرِهِ وأشكاله وسيلةً لفرض أفكارها المُتخلِّفة التي تُعرِّض السلم والأمن الدوليّين إلى خطر كبير، والحضارة البشريَّة إلى إضرار فادحة؛ وهو ما يُوجِب علينا العمل مع اليونسكو، والجهات الفاعلة الأخرى لإيصال رسالة مفادها: أنَّ التربية السليمة لا يُمكِن الإستغناء عنها من أجل نشر قِيَمِ التسامح، ونبذ التطرُّف، والإرهاب.

وقد إقترن الجهد الأمنيّ للحكومة العراقيَّة، وسعيها إلى إحلال الأمن والسلام في البلاد بتبنّي مشروع المصالحة الوطنيَّة الذي تمَّ اعتماده من أجل تأكيد التلاحُم بين أبناء الشعب العراقيِّ، وترسيخ قواعد الوحدة الوطنيَّة، وإشاعة أجواء المَحَبَّة، والانسجام بين مُكوِّنات الشعب العراقيِّ، وتعميق روح المُواطَنة المُخلِصَة للعراق التي يتساوى عندها كلُّ العراقيِّين في حُقوقهم، وواجباتهم من دون أيِّ تمييز بينهم؛ من أجل بناء وتجذير الحالة الوطنية الواسعة لمُواجَهة التحدِّيات، وتهيئة كافة مستلزمات عمليَّة بناء العراق، ورفاهية شعبه.

تشهد منطقتنا موجات نُزُوح كبيرة؛ بسبب تنامي الأزمات والصراعات؛ ممَّا أدَّى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانيَّة بصورة حرجة للنازحين، وعدم قدرة الدول المُستضيفة على تقديم المساعدة المطلوبة في هذا المجال....

وفي العراق أخذت هذه الأزمة أبعاداً أكثر تعقيداً؛ بسبب زيادة عدد النازحين العراقيِّين الذين هربوا من المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش الإرهابيّة؛ الأمر الذي يُشكِّل ثقلاً إضافيّاً على كاهل الشعب العراقي الذي يعاني من أزمة ماليَّة؛ جراء انخفاض أسعار النفط، وتصاعُد نفقات الحرب على الإرهاب. ومن هذا الواقع نُؤكِّد على ضرورة تكثيف الجُهُود الدوليَّة؛ من أجل حلِّ مُشكِلة النازحين المُتفاقِمة، وتخصيص الأموال اللازمة للتخفيف من مُعاناة النازحين في العراق.

تبذل الحكومة العراقيَّة جُهُوداً مُستمِرَّة في تعزيز علاقاتها مع الدول العربيَّة الشقيقة، والدول المجاورة، ونخصُّ بالذكر المملكة العربيَّة السعوديَّة، والكويت، والأردن، وسوريا، وتركيا، وإيران.

نُؤكِّد مُجدَّداً على أنَّ السلام العادل، والشامل هو الخيار الستراتيجيُّ الأمثل، وأنَّ عمليَّة السلام لا بد ان تكون شاملة غير مجتزأة....

وأنَّ السلام في المنطقة لا يُمكِن أن يتحقق إلا بواسطة الانسحاب الإسرائيليّ الكامل من الأراضي الفلسطينيَّة، والعربيَّة المُحتلَّة، وإقامة الدولة الفلسطينيَّة المُستقِلَّة وعاصمتها القدس الشرقيّة؛ بناءً على حُدُود الرابع من حزيران 1967.

إنَّ القضيَّة الفلسطينيَّة كانت، وماتزال قضيَّتنا المركزيَّة، ولا يدَّخر العراق جُهداً في دعم الشعب الفلسطينيِّ؛ من أجل نيل حقوقه المشروعة في اقامة دولة فلسطينيَّة مُستقِلَّة. كما نُدين السياسات التي تُخالِف القانون الدوليَّ، وتُؤدِّي إلى تقويض حلِّ الدولتين، وترسيخ الاحتلال الإسرائيليِّ لدولة فلسطين.

وفيما يخصّ الوضع في سورية فإنَّ موقف العراق واضح منذ اندلاع الشرارة الأولى للأزمة في 2011 الذي يتمثّل بالدعوة إلى الحلِّ السياسيِّ بدلاً من الحلِّ العسكريِّ، ويتبنَّى العراق سياسة عدم التدخُّل في الشُؤُون الداخليَّة للدول الأخرى، والابتعاد عن سياسة المحاور....

ويدعم العراق الجُهُود الرامية لحلِّ الأزمة سلميّاً؛ حقناً لدماء الشعب السوريِّ الشقيق، والحفاظ على وحدة، وسلامة أراضيه. كما يدعم العراق الحل السياسي في تسوية كافة المشاكل والخلافات في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما في اليمن وليبيا.

إنَّ حملة الإبادة الجماعيَّة التي تتعرَّض لها أقليَّة الروهينغا في إقليم راخين في ماينمار التي تقوم بها القوات البورميَّة بصورة مُمنهَجة تتطلَّب موقفاً دوليّاً مُنسَّقاً وصارماً، وإنسانيّاً يتناسب مع مُستوى الانتهاكات والجرائم الواسعة التي وَرَدَتْ في تقرير لجنة التحقيق التي كلَّفها المُفوَّض السامي لحقوق الإنسان.

يُقدِّم العراق حكومةً، وشعباً الشكر إلى جميع الدول المُشارِكة في التحالف الدوليِّ، ولاسيَّما الولايات المتحدة الأميركيَّة، ودول الاتحاد الأوروبيّ، والدول الأخرى من خارج التحالف الدوليِّ لتصدِّيها للإرهاب، ومساندتها العسكريَّة، واللوجستيَّة للقوات الأمنيَّة العراقيَّة في إطار احترام سيادة، وحرمة الأراضي العراقيَّة، والتنسيق مع القوات الأمنيَّة.

تزداد الحاجة لدعم المجتمع الدولي ومشاركته بإعادة إعمار المناطق المحررة وإعادة الحياة لها وبأسرع وقت ممكن، كما أن المحافظات العراقية الأخرى، ونتيجة للحرب على الإرهاب ومشاركة ابنائها في عمليات التحرير، قد تعطلت فيها مشاريع البناء وفرص التنمية ولا بد من شمولها بحملة البناء والإعمار. وانتشرت فيها ظواهر التيّتُم للأطفال والترمُل للزوجات والثُكل للاباء والامهات.

ونتطلع الى مشاركة فعالة للمجتمع الدولي في مؤتمر المانحين في مطلع العام القادم الذي سيعقد في دولة الكويت الشقيقة، ونقدر جهودها الصادقة في مساعدة العراق والتخفيف من أزمة النازحين.

إنَّنا مُهتمُّون –أيضاً– بتخليص المُجتمَعات المُحرَّرة من ثقافة القتل، والكراهية، والإقصاء التي نشرها داعش بين الأطفال، والنساء، والشباب، والكبار....

ونعمل على إزالة آثارها الخطيرة، ونحتاج إلى تعاون المُجتمَع الدوليِّ في توفير الخدمات في هذا المجال إذ ان ذلك يستلزم بالضرورة الدعم المالي والإستشاري من قبل الشركاء الدوليين.

ونُجدِّد الدعوة لشركات الدول الصديقة إلى الاستثمار في المجالات الاقتصاديَّة، والطاقة، والسكن، والنقل، والصِّحَّة، وبناء المدارس، والاتصالات، في بيئة صالحة للعمل، إضافة إلى توفيرنا قوانين، وبيئةً تشريعيةً مُلائِمةً، ومُشجِّعةً للشركات، والمُستثمِرين.

ولا يفوتني أن أسجِّل أمام هذا المحفل العالميِّ تقدير العراق حكومةً وشعباً لتضحيات القوات العراقيَّة بمُختلِف صُنُوفها، وتشكيلاتها، ومُسمَّياتها التي تُواصِل تقدُّمها في جبهات القتال ضدّ داعش الإرهابيّ....

صحيح ان داعش الارهابي لم يمتد الى محافظات الجنوب لكن انسان الجنوب بكامل حجمه امتد الى ميادين المواجهة في كل من محافظات الموصل والانبار وصلاح الدين وسالت دماء ابناء البصرة والناصرية والعمارة وكربلاء والنجف والحلة والسماوة والديوانية والكوت واربيل وكركوك والسيلمانية ودهوك، وبذلك سجَّلَ العراقيون كلهم ملحمةً استشهادية صبغوا بها ارض العراق كلها بدمائهم الطاهرة، وأحيِّي التضحيات الغالية التي قدَّمها الشعب العراقيُّ الشجاع، وأحيِّي أرواح الشهداء من الجيش والشرطة والحشد الشعبي والبيشمركة وقوات مكافحة الارهاب.

نتطلَّع معكم إلى عهد جديد من السلام، والاستقرار، والتعايش الآمن، والرخاء الاقتصاديّ لجميع دولنا، وشُعُوبنا، وإلى تعاون وثيق في جميع المجالات وعالمٍ خالٍ من الارهاب والفساد والفقر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.